الأمم المتحدة CCPR

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1491
1 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

العهـــــد الدولـــي
الخـــاص بالحقـــوق
المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٤٩١

المعقودة في المقر، بنيويورك،
يوم الخميس، ٢٨ آذار/ مارس ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أغويلار

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد

التقرير الأولي لغواتيمالا (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها كذلك على نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official .Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations plaza

وستدرج تصويبات محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي لغواتيمالا (تابع) (CCPR/C/81/Add.7، و HR1/CORE/1/Add.47)

١ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيدان ألونزو وآرانز (غواتيمالا) مكانين لهما إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد بروني سيبلي: سأل كيف يُعرّف قانون العقوبات جريمة الاستسرار وهل تختلف هذه الجريمة عن الزنا. وأعرب عن رغبته أيضا في معرفة المزيد من المعلومات عن المفوضين العسكريين وعن الفصل بين المهام العسكرية ومهام الشرطة في غواتيمالا، ولا سيما في مناطق النزاع وجماعات المقاومة.

٣ - السيد ألونزو (غواتيمالا) قال إنه يجوز، بموجب المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات، إذا ما استبقيت الخليلة في بيت الزوجية، سجن الزوج لمدة تتراوح بين أربعة أشهر وسنة، وتغريم الخليلة. على أن الاستعراض الدستوري الأخير ألغى ذلك البند.

٤ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن لنظام المفوضين العسكريين تاريخا طويلا في غواتيمالا، فقد بدأ هذا النظام في المناطق النائية من البلد نظرا لنقص تمثيل السلطة المدنية والعسكرية. وتتمثل وظيفة المفوض العسكري الرئيسية في التجنيد للخدمة العسكرية الإلزامية، ولكنه منح أيضا درجة معينة من السلطة المدنية.

٥ - وأضاف أن جماعات المقاومة تثير مشكلة خطيرة لأنها لا تقبل بأي سلطة عسكرية كانت أو مدنية في المنطقة الواقعة تحت سيطرتها. ويُنظر حتى للشرطة المدنية على أنها أداة من أدوات الدولة الجائرة. ويبرز في بعض المناطق التي أعيد فيها استيطان اللاجئين والمشردين موقف مماثل تجاه سلطة الحكومة، مما يسبب مشكلة وطنية كبيرة إذ لا ترى أي حكومة أن من المقبول أن تكون مناطق معينة من البلد خارج نطاق سلطتها.

٦ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال إن للأجانب في غواتيمالا، بموجب المادة ٢٩ من الدستور، حرية الوصول على قدم المساواة إلى المحاكم. وليس لهم حق الرجوع إلى القنوات الدبلوماسية إلا في الحالات التي يُمنعون فيها من الوصول إلى العدالة. وتعترف المادة ٣٣ من الدستور بالحق في التجمع السلمي، ولا يُطلب الحصول على إذن لعقد اجتماع وإن كان يتعين إخطار السلطات المختصة مسبقا حفاظا على النظام العام. وينبغي أن تُقرأ المادة ٤٥ بالاقتران مع المادتين ١٧٥ و ٢٠٤ نظرا إلى أنهما تتعلقان بسيادة الدستور في غواتيمالا. وتنص هذه المادة في المقام الأول على السماح بالقيام بأي عمل لا يخالف الدستور، بما في ذلك مقاومة السلطة المدنية، من أجل تأييد حق مكفول دستوريا.

٧ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إنه لم يُسنْ بعد القانون الذي يُنفّذ المادة ٧٠ من الدستور والمتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. ويتمثل الغرض الرئيسي لهذا القانون في توسيع نطاق الأحكام الدستورية المتعلقة بالحقوق واستكمال هذه الأحكام المتساوية. وريثما يتم ذلك، يستعاض جزئيا عن عدم سن القانون باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق الشعوب الأصلية. كما أن الالتزامات التي تضطلع بها الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بموجب هذين الصكين تقلل من الحاجة إلى قانون تكميلي.

٨ - وأضاف أن حيازة الأراضي هي من بين أخطر المسائل التي تواجه غواتيمالا. ويُنظر إلى اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ على أنه إسباغ للشرعية على مطالبة الشعوب المايانية بأراضيها التاريخية. وتُعالج هذه المسألة جزئيا بإنشاء صندوق التنمية للشعوب الأصلية الذي تقوم الشعوب المستقلة نفسها بالإشراف عليه وإدارته بهدف تعزيز تنميتها الاقتصادية. وبمساعدة دولية، تسعى الحكومة إلى إنشاء سجل وطني لملكية الأراضي والانتهاكات والتجاوزات السابقة، بما في ذلك تجنب التعدي والاستيلاء على الممتلكات بعرض المنازعات بشأن ملكية الأراضي على المحاكم التي تُقر عمليات نزع اليد من الممتلكات أو تثبت الملكية. وتقوم الحكومة أيضا بحملة واسعة النطاق لشراء الأراضي من أجل بيعها أو منحها للاجئين والمشردين. وبالنظر إلى أن المفاوضات الحالية الجارية بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تركز على المسائل الاجتماعية الاقتصادية ومسائل الإصلاح الزراعي قال إنه لا يستطيع الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

٩ - وقال إن الحكومة، وإن لم تعترف بعد رسميا بالاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، إلا أنها دخلت في حوار مع الاتحاد، من خلال عملية المفاوضات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، وتسعى الحكومة إلى وضع آلية قانونية لإشراك الاتحاد في خضم النشاط السياسي والاجتماعي.

١٠ - وأضاف أن الكونغرس يجري الآن القراءة الثالثة لقانون الطفل. وأعرب بعض النواب عن خشيتهم من ألا تكون غواتيمالا بعد في وضع يمكنها من تقديم ما يقتضي القانون تقديمه للأطفال من مساعدة نفسية وطبية. وأن القانون يفرق بين الأطفال والمراهقين. ذلك أن في الإمكان توجيه التهم إلى المراهقين وإدانتهم بارتكاب جرائم بموجب القانون وإن جرت العادة بالحكم عليهم بإيداعهم الاصلاحيات لا السجون. غير أن الاصلاحيات لا توفر دائما الظروف المهيئة للتأهيل الفعلي ولا بد من معالجة هذا القصور في القانون.

١١ - السيد آلونزو: أشار إلى الفقرة ٥١ وما تلاها من التقرير فقال إن الشخص الذي ينتظر المحاكمة لا يستطيع مغادرة غواتيمالا دون الحصول على إذن بذلك من المحكمة. وأضاف أن الحكومة تعاونت تعاونا تاما مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي وهي تواظب على تقديم تقاريرها في المواعيد المحددة. وأن الحكومة قدمت أيضا معلومات إضافية عن عدد قليل من الحالات الفردية حين طُلب إليها ذلك.

١٢ - السيد آرانز (غواتيمالا): عاد إلى تناول سؤال طرحه السيد كلاين فقال إنه لا يجوز، بموجب الدستور، لا لمواطني غواتيمالا ولا للرعايا الأجانب المطالبة بتعويضات عن الأضرار التي تلحق بهم من جراء النزاع المسلح. غير أن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي قد وافقا، في الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان، على أن تقديم التعويض أو المساعدة إلى ضحايا حقوق الإنسان هو حق إنساني. ووضع الاتفاق المعايير لمنح هذه المساعدة وأعطى الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

١٣ - السيد برادو فاييخو: أعرب عن تقديره للصورة الصريحة، التي قدمها المندوبان الغواتيماليان، لواقع الحالة في ذلك البلد، كما أثنى على الخطط الرامية إلى تذليل العقبات وتغيير المؤسسات عند الاقتضاء من خلال المصالحة الوطنية وعملية السلام. وقال إنه، مع ذلك، ما زالت تساوره المخاوف من آثار الحصانة واستمرار العنف على الرغم من توقيع الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان. وقال إن استمرار أنشطة الوطنيين للدفاع المدني عن النفس وجو الخوف الذي يضطر فيه القضاة والمحققون والشهود على أداء واجباتهم أمر يشير إلى ضرورة إحداث تغييرات رئيسية طويلة الأجل في المواقف الوطنية. وأعرب عن أمله في أن يتوطد السلام الآمن في غواتيمالا قبل نهاية القرن.

١٤ - السيد باغواتي: طلب مزيدا من التفاصيل عن البند الوارد، في القانون المدني، والذي يأذن للزوج بمعارضة رغبة زوجته في العمل، وهو البند الذي يُعيد، على ما يبدو، تكافؤ فرص العمل.

١٥ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال إنه سيتيح نص المادة ١١٤ من القانون المدني، التي تنص على أنه يجوز للزوج معارضة رغبة زوجته في العمل خارج المنزل إذا كان في وسعه تبرير موقفه هذا وكسب قدر من الدخل يكفي لإعالة أسرته المعيشية.

١٦ - الرئيس: لفت الأنظار إلى المجموعة الثانية من المسائل الواجب تناولها والمتعلقة بالتقرير الأولي، وهي: الحالات التي يُحتج فيها بأحكام العهد احتجاجا مباشرا أمام المحاكم؛ والخطوات المتخذة لأن ينشر، بلغات الشعوب الأصلية، المعلومات عن الحقوق المعترف بها في العهد ومضمون التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ والعوامل والصعوبات التي تؤثر على تنفيذ العهد في غواتيمالا؛ والتدابير الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة على كل مستويات الحياة في البلد؛ وما إذا كان في الإمكان القبول في إجراءات المحاكم بالاعتراف أو الإفادة التي تنتزع تحت التعذيب؛ والامتثال لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ وما يفرض من قيود على ممارسة حرية الضمير والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛ والتدابير الخاصة للحماية، المتخذة بموجب المادة ١٤ من العهد فيما يتعلق بحالة أطفال الشوارع.

١٧ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن للجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان برنامجا واسعا للتثقيف بحقوق الإنسان، يضم نشر العهد وإن وثيقة العهد قد وصلت إلى ما ينوف على ٠٠٠ ٩٧ شخص في عام ١٩٩٥. وقد استخدم كتيب عن حقوق الإنسان في النظام التثقيفي الذي أنشأته وزارة الداخلية للاجئين والمشردين، ووزع على معظم المكتبات باللغتين الاسبانية والمايانية. وقال إن إتمام حلقة دراسية لمدة عام

بشأن التثقيف بحقوق الإنسان يشكل أحد متطلبات دبلوم الدراسة الثانوية، كما تعقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن حقوق الإنسان في القطاع التعليمي غير النظامي. ويستخدم مستشار حقوق الإنسان شبكته المؤلفة من المكاتب الإقليمية لنشر العهد. ويتلقى الجيش والشرطة أيضا تدريبا حول حقوق الإنسان. وأصدرت الحكومة بيانا صحفيا أعلنت فيه أنها ستقدم تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على الرغم من أن التقرير نفسه لم ينشر.

١٨ - وانتقل إلى مسألة الصعوبات التي تؤثر على تنفيذ العهد في غواتيمالا فقال إن الأزمة الاقتصادية مسؤولة أساسا عن الظروف التي أدت إلى العديد من انتهاكات القانون المحلي والقوانين المنفذة للعهد. فالسنوات الخمس والثلاثون الماضية تمثل فترة مواجهة كُرست خلالها موارد كبيرة للسلطات العسكرية لا لتلبية أمس حاجات الناس. وبوشر في عملية مفاوضات بشأن سلام ثابت ودائم، ويؤمل في أن يساعد ذلك في العودة بالحالة إلى طبيعتها. وأدى سوء الهياكل الأساسية للنقل والاتصال إلى تهميش العديد من قطاعات السكان، ولا سيما جماعات السكان الأصليين. كما يثير المعدل المرتفع للأمية في غواتيمالا، الذي يقدر بما بين ٤٠ و٥٠ في المائة، مشكلة رئيسية لم تخف حدتها قليلا إلا منذ عهد قريب.

١٩ - وأضاف أيضا أنه أحرز تقدم في كفالة مشاركة عدد أكبر من النساء في كل مستويات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جراء الاصلاحات القانونية التي ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص، عُدلت قوانين العمل لمنع التمييز في ممارسات التوظيف. ومع ذلك ما زالت المرأة تعاني من التمييز بسبب المواقف الاجتماعية المستمكنة، وما زالت مشاركة المرأة في شغل وظائف اتخاذ القرار في الحكومة مشاركة محدودة. فمثلا لا يزيد عدد النساء النواب عن ١١ نائبة من مجموع ٨٠ نائبا. وفي انتخابات عام ١٩٩٤، بلغ عدد النساء المرشحات ١٠٩ مرشحات من مجموع ٨٦٦ مرشحا، جرى انتخاب ست منهن. وبلغ عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف محافظين للمدن خمسا من أصل ٣٠٠ محافظ. ونسبة المرأة في القطاع الخاص هي أعلى مما سبق، ولا سيما في صناعات الخدمات، كما أن عدد النساء اللائي يشغلن مناصب إدارية عالمية هو الآخر في ازدياد مع إتمام عدد متزايد من النساء تعليمهن العالي. وتصل نسبة الطالبات في غواتيمالا في الوقت الحالي إلى ٤٠ في المائة من مجموع الطلاب.

٢٠ - وأشار إلى مسألة الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب فقال إن المادتين ٨ و ٩ من الدستور الغواتيمالي تنصان على وجوب الإدلاء بالإفادات أمام السلطات القضائية المختصة كيما تكون مقبولة في المحكمة، أما الإفادات المدلى بها تحت التعذيب فهي غير مقبولة.

٢١ - ومضى إلى القول إنه تم منذ عام ١٩٨٤ إدارج قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في قواعد ولوائح مراكز الاحتجاز في غواتيمالا. وتقوم الآن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان في غواتيمالا، بالتنسيق مع الكونغرس وعدد من الوزارات وممثلي القضاء، بعقد اجتماعات عمل وحلقات دراسية حول موضوع معاملة السجناء في مراكز الاحتجاز بغرض صياغة قانون أساسي لنظام السجون، وقد بذلت الجهود

أيضا، من خلال المدعي العام لحقوق الإنسان، لنشر المعلومات عن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وإيصالها إلى السجناء أنفسهم.

٢٢ - وقال إن الدولة ملزمة، وفقا للدستور، بكفالة تمتع السكان بحقوقهم بموجب الدستور. على أن للرئيس، في حالة التعدي على السلامة الإقليمية أو الإخلال الخطير بالسلام أو تهديد أمن الدولة، أن يُعلق العمل بالحقوق المشار إليها في المواد ٥، ٦، ٩، ٢٦، ٣٣، ١١٦، من الدستور، بمرسوم يُصدره من خلال مجلس الوزراء حفاظا على النظام العام. وينبغي أن يبين المرسوم الأسباب التي تبرر اتخاذ ذلك القرار والمنطقة المشمولة به ولا يجوز للفترة التي سيكون القرار خلالها نافذا أن تزيد على ثلاثين يوما. وفيما يتعلق بالحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، فقد نص الدستور على أنه لا يجوز إلا للغواتيمالي أن يكون رئيسا أو نائبا للرئيس أو نائبا في الكونغرس.

٢٣ - وأضاف أن التقرير الرابع المقدم من مدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا يشمل الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ويضم استنتاجات عامة بشأن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. ويذكر التقرير أن المستوى العام للعنف والتحريض يؤثر على عمل الصحافيين وعلى حرية التعبير في غواتيمالا. وفيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات يشير التقرير إلى أن عملية التحقق كشفت عن وجود حالات مضايقة موجهة ضد المنظمات غير الحكومية. وعليه فإن هناك قيودا معينة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في غواتيمالا.

٢٤ - وفيما يتعلق أخيرا بمشكلة أطفال الشوارع، فقد أنشئ مجلس دائم في أيار/ مايو ١٩٩٥ يكفل التنسيق المؤسسي ويقوم بمتابعة حالات محددة. ويتألف المجلس من ممثلي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والشرطة الوطنية ووزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية. ومع أن المجلس لم يحقق بعد الأهداف التي أنشئ من أجلها فإنه قد أسفر عن بعض النتائج الإيجابية من جراء التعاون ما بين المؤسسات.

٢٥ - السيد كريتزمير: سأل ما هي الجرائم، باستثناء جريمة القتل العمد، التي تخضع لعقوبة الإعدام في غواتيمالا وتساءل عن التعديل الصادر في آذار/ مارس ١٩٩٥، والذي يقضي بتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ليشمل جريمة التعدي.

٢٦ - وقال إن اللجنة تلقت من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة معلومات تشير إلى أن قيام العمال الزراعيين باضرابات في موسم الحصاد محظور بموجب القانون الغواتيمالي وأن للحكومة سلطة حظر الاضرابات التي ترى أنها يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الاقتصاد القومي وسلطة استخدام قوة الشرطة لكفالة استمرار العمل في حالة القيام باضراب غير قانوني. ووردت أيضا تقارير مزعجة بوقوع أعمال مضايقة وتخويف لأعضاء نقابات العمال وأسرهم. وفي هذا الصدد، سأل ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية أعضاء نقابات العمال وزعمائها وما هو رد الحكومة على التقارير التي تفيد بأن الشركات الأجنبية التي تدير المصانع في غواتيمالا قد التمست مساعدة الحكومة لمنع تشكيل نقابات العمال.

٢٧ - السيدة مدينا كيروغا: سألت من يُقرر ما يشكل وثيقة أو معلومات سرية بموجب المادة ٣٠ من الدستور وما هي أوجه الحد من الحق في الحصول على المعلومات.

٢٨ - السيدة إيفات: قالت إن اللجنة تلقت معلومات عن مقترحات لإصلاح القانون الجنائي بهدف إزالة أي جوانب تمييزية وتساءلت عما إذا كانت هناك خطط أيضا لتنقيح القانون المدني. وسألت هل وضعت أي برامج تثقيفية لتعزيز تفهم أعضاء النظام القضائي لتطبيق حقوق الإنسان ومعايير المساواة بموجب العهد والصكوك الدولية الأخرى.

٢٩ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن عقوبة الإعدام يمكن فرضها في غواتيمالا على مرتكبي جرائم القتل والاغتيال. على أنه، نتيجة للضغوط الاجتماعية والسياسية، ورغم احتجاج السلطة التنفيذية والحكومة، وسَّع الكونغرس نطاق عقوبة الإعدام ليشمل جريمة الخطف على إثر موجة أعمال الخطف في البلد. ومن جهة أخرى، فإن في الإمكان دائما استئناف حكم الإعدام على أساس عدم دستوريته، ولا تطبق عقوبة الإعدام، في حالة الخطف، إلا إذا قتل الشخص المخطوف.

٣٠ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال إن المادة ١٠٢ (شين) من الدستور تحمي حقوق العمال في تشكيل نقابات العمال دون تمييز أو إذن مسبق. وعليه لا يجوز فصل العمال بسبب الإنضمام إلى نقابة العمال. وقد جرى منذ عام ١٩٩٤ تبسيط الإجراءات اللازمة لتشكيل نقابة عمال كما تم خفض المستندات اللازمة بنسبة ٥٠ في المائة.

٣١ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن الحكومة قامت، من خلال وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بمتابعة كل التقارير القائلة بتوجيه تهديدات إلى أعضاء نقابات العمال ولا تتغاضى بأي صورة من الصور عن تخويف أعضاء نقابات العمال. فالحكومة تقوم باستعراض لمعاملة العمال في صناعة المطاحن التي تعمل مقابل أجر عيني والتي لا تستوفي فيها ظروف العمل المتطلبات الأساسية الدنيا التي يقتضيها قانون العمل أو نقابات العمال، وذلك للمطالبة بالامتثال للحد الأدنى.

٣٢ - السيد ألونزو (غواتيمالا): قال إن الرئيس والأجهزة الحكومية المختصة هما اللذان يقرران أي المسائل تتعلق بالأمن القومي.

٣٣ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن العضوية في رابطة مهنية أمر إلزامي لممارسة مهنة ما علنا. وينطبق القانون على القطاع العام ولا ينطبق على المشاريع الخاصة. وقد كان هناك استثناء في حال الصحافيين الذين رفضوا الانضمام إلى الروابط المهنية.

٣٤ - السيد ألونزو (غواتيمالا) قال إن اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان والمكتب الوطني المعني بالمرأة عقدا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ حلقة دراسية ترمي إلى تحديد تلك الجوانب من القانون المدني التي يمكن اعتبارها تمييزية ولا دستورية.

٣٥ - السيد آرانز (غواتيمالا): قال إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا تشارك في تعليم وشرح تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في غواتيمالا. وعلى وجه الخصوص، ما فتئت البعثة تقدم المساعدة إلى مدرسة التدريب القضائي من خلال برنامج جار لتدريب القضاة والموظفين القضائيين.

٣٦ - الرئيس: دعا أعضاء اللجنة إلى الإدلاء بتعليقاتهم الختامية على التقرير الأولي لغواتيمالا.

٣٧ - السيد بروني سيلي: أعرب عن تقديره للصراحة التي أجرى بها الوفد الغواتيمالي حوارا مع اللجنة ورحب بالتقدم الجلي الذي أحرزته الدولة الطرف في ميدان حقوق الإنسان. لكنه قال إنه سيكون من المفيد إذا تقيدت التقارير المقبلة تقيدا أكبر بالمبادئ التوجيهية الواردة في الكتيب المتعلق بتقديم التقارير عن حقوق الإنسان الذي أعده مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٨ - وقال إن عشر سنوات من الحكم المدني أتت بنقل محمود للسلطة من السلطات العسكرية إلى السلطات المدنية. وخلال هذه الفترة، صادقت غواتيمالا أيضا على العهد والبروتوكول الاختياري للعهد وأنشأت مكتبا للمدعي العام لحقوق الإنسان ولجنة رئاسية لتنسيق سياسة السلطة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان. وكان تعاونها مع المجتمع الدولي ومع الأمم المتحدة على وجه الخصوص، في ميدان حقوق الإنسان، موضع ثناء.

٣٩ - واستدرك قائلا إنه ما زال هناك عدد من المشاكل. إذ أن النزاع الداخلي، رغم مفاوضات السلام، ما زال قائما. وهناك حاجة إلى إرادة سياسية للوصول بالمفاوضات، التي تعطلت مرارا لأسباب تافهة، إلى خاتمة ناجحة. وما زالت السلطات العسكرية تمارس نفوذا كبيرا على الحكومة المدنية، ولم تُعالج مشكلة الإفلات من العقاب معالجة فعالة. وما زالت التقارير ترد عن إعدامات بمحاكمات صورة وحالات اختفاء وتعذيب واعتقال تعسفي تقوم بها السلطات العسكرية والجماعات المسلحة الأخرى مثل دوريات الدفاع المدني عن الذات. وذكر أيضا أن تخويف الصحافيين والنشطاء في ميدان حقوق الإنسان يتم على نطاق واسع.

٤٠ - وأضاف أن المنظمات غير الحكومية المعنية ومنظمات حقوق الإنسان قامت بلفت نظر الحكومة إلى مسألة دوريات الدفاع المدني عن النفس. وفي حين أن بلدانا أخرى في المنطقة، بما فيها بيرو والسلفادور، قد لجأت إلى استخدام الدوريات المحلية للدفاع عن النفس لحماية المجتمعات المحلية في الهجوم المسلح، إلا أن وجود جماعات كبيرة من أفراد مدربين ومسلحين لا يعملون تحت اشراف مباشر يشكل تهديدا للسلامة العامة بعد استعادة السلام.

٤١ - وأردف قائلا إنه، فيما يتعلق بمسألة الإفلات من العقاب، التي يُنظر إليها في المنطقة على أنها حل للمشكلة التي تثيرها السلطات العسكرية، يجب على الحكومة أن تضمن حق الضحايا لا في معرفة

حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهم وضد أسرهم فحسب ولكن حقهم أيضا في تلقي تعويض عادل عن معاناتهم.

٤٢ - السيدة مدينا كيروغا: قالت إن التشريعات الرسمية غير كافية لحماية حقوق الإنسان في غواتيمالا. إذ يتعين إخضاع السلطات العسكرية للسيطرة المدنية والاستعاضة عن ثقافة النزاع بثقافة السلام. والفوائد الاجتماعية والاقتصادية الجمة التي جنتها السلطات العسكرية من إمساكها بزمام السلطة جعلت هذه المهمة مهمة عسيرة.

٤٣ - وأضافت أنه يتحتم على غواتيمالا، على الرغم من ذلك، أن توفق بين قوانينها المحلية وبين أحكام العهد. ومما يثير بعض القلق في هذا الصدد أن يتأثر استقلال القضاء الغواتيمالي بغياب اللوائح التي تحكم مهنة الموظفين القضائيين وبعملية التعيينات في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف من خلال تفاوض سياسي وكذلك يمثل الإشراف على القضاة من جانب معينين غير قضائيين مصدرا محتملا للنزاع.

٤٤ - ومضت إلى القول إنه يتعين فعل الكثير لتحسين حالة المرأة والطفل في غواتيمالا. فالحالة الراهنة للطفل، على وجه الخصوص، غير مقبولة لدى المجتمع الدولي ويجب إيلاء أولوية مطلقة لمعالجة هذه الحالة.

٤٥ - السيد بورغنثال: قال إن الإدعاءات، كتلك الواردة في الفقرتين ٤٠ و٤١، جعلت التقرير الأولي السابق لغواتيمالا (CCPR/C/81/Add.7) يبدو قصة ملفقة أكثر منه تعبيرا عن واقع الحال في ذلك البلد. وعليه فإن تَبرأ الوفد الغواتيمالي من ذلك التقرير يلقى كل الترحيب. وعلاوة على ذلك، أعرب عن أمله في أن تكون صراحة الوفد المثلى تعبيرا عن التزام حكومة غواتيمالا الجديدة بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي كان شعب غواتيمالا ضحية لها لأمد طويل.

٤٦ - واستدرك فقال إن إحراز تقدم في غواتيمالا أمر غير محتمل إلا إذا أنهيت الحرب واستعيد السلام. وقال إنه يرى أن السلطات العسكرية قد قامت بدور أنشط مما ينبغي في صياغة سياسة الحكومة في مفاوضات السلام وأعرب عن أمله في أن يكون لدى الحكومة الآن السلطة والإرادة السياسية للحد من دور السلطات العسكرية في تلك العملية. وقال إنه ما زال للأسف غير مقتنع بأنه قد طرأ تغير يذكر على موقف السلطات العسكرية.

٤٧ - وأضاف أنه يجب الإعلان عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها كلا الجانبين في النزاع ويجب تحديد المسؤولين عن ذلك ودفع التعويضات إلى الضحايا. وأن الحقيقة التي لا سبيل إلى نكرانها أن النفوذ الاقتصادي الذي مارسته السلطة العسكرية ناشئ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أثناء العقد الماضي وأن ضحايا هذه الانتهاكات هم الطبقات الفقيرة. وستظل حال هؤلاء الضحايا ثابتة لا تغيير فيها ما لم يؤخذ بنظام للتعويض.

٤٨ - وأردف يقول إن للأمم المتحدة، من خلال بعثتها للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا، دورا هاما تضطلع به في إعادة السلام إلى ذلك البلد. فمن دون استمرار وجود المنظمة سيكون من المتعذر وضع حد للإفلات من العقاب وإنهاء سيطرة هذه الجماعات التي لها مصلحة خاصة في استمرار النزاع في غواتيمالا. وأعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها الحكومة الحالية من أجل الاستعاضة عن ثقافة الرعب بثقافة التعايش السلمي وتمنى للحكومة والشعب التوفيق في المهمة الصعبة التي تنتظرهما.

٤٩ - اللورد كولفيل: قال إنه، إنطلاقا من قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في المملكة المتحدة، ولا سيما في أيرلندا الشمالية، حيث أثار نشر أعداد غفيرة من العسكريين بين السكان المدنيين الكثير من المشاكل، يتفهم المشاكل التي تواجهها غواتيمالا ويرغب في أن يعرب عن تضامنه مع شعب ذلك البلد.

٥٠ - وأضاف أن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، على مدى سنوات كثيرة، قد تفاقمت بسبب عنف الحرب الأهلية وأنواع أخرى من العنف ارتكبت بذريعة أن الحرب تبررها. وازدادت المشكلة تعقيدا لانعدام ثقة الجمهور في السلطات القضائية وغياب سيادة القانون. فالمحاكم تعمل ببطء أو لا تعمل على الاطلاق كما أن هناك حاجة ماسة إلى الإشراف على العملية القضائية. وإذا كانت السلطات العسكرية قد قبلت بأن الحرب قد انتهت، كما يدعي وفد غواتيمالا، فقد آن الأوان إذن لتغيير أوليات الأمة والعودة إلى الحكم المدني بحكومة مدنية تتوفر لها قوة شرطة مدنية تكفل النظام العام. ومن الأهمية الحيوية تخصيص مزيد من الموارد للشرطة لزيادة قواها البشرية ومعداتها، وللمحاكم من أجل كفالة احترام تلك المؤسسات، ولسيادة القانون. ومن شأن وجود قوة شرطة فعالة أن تنفي الحاجة إلى دوريات الدفاع المدني عن النفس.

٥١ - وفيما يتعلق بالأعضاء السابقين في جماعات العصابات المنحلة الآن، قال إنه تبين من خبرات البلدان الأخرى أن من الممكن إعادة إدماجها في المجتمع.

٥٢ - وأردف يقول إنه يثق كل الثقة في المحكمة الانتخابية العليا التي يشكل أعضاؤها الموقرون الحاليون أفضل ضمانة بأن تكون الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة.

٥٣ - السيدة شانيه: قالت إنه لا يخامرها أي شك في عزم السلطات المدنية على الاقلاع عن ممارسات الماضي. غير أن الإرادة السياسية وحدها لا يمكن أن تحقق شيئا يذكر دون موارد كافية. فمن الأهمية القصوى تطهير السلطات العسكرية والقضاء على المليشيات الخاصة وإعادة تنظيم قوة الشرطة. وما لم يتم ذلك، فإن السلطات المدنية ستصاب بالشلل عند كل إشاعة بقلب نظام الحكم. غير أن حوار اللجنة مع الوفد الغواتيمالي قد وفر للجنة من الأسباب ما يحملها على التفاؤل المشوب بالحذر، وأعربت عن الأمل في أن الأحداث القادمة ستثبت أن هذا التفاؤل لم يكن في غير محله.

٥٤ - السيد الشافعي: قال إن في بلدان أخرى قد أظهر أن المشاكل العديدة التي تواجهها غواتيمالا في تنفيذ أحكام العهد لا تستعصي على الحل. ففي الواقع، هناك مؤشرات مشجعة تدل على إحراز تقدم للوصول إلى حلول، وإن كان ما زال يتعين فعل الكثير خلال فترة الانتقال الراهنة إلى الحكم المدني.

٥٥ - وأضاف أن اللجنة تلقت تقارير كثيرة عن انتهاكات لحقوق اللاجئين العائدين، لكن القرارات التي أمرت المحاكم فيها باعتقال المسؤولين عن ذلك لم تنفذ. وهذا السلوك يشكك في سلطة جهاز القضاء وقدرته على إنفاذ أحكامه. وعلى الرغم من النوايا الحسنة للحكومة في حظر استعمال القوة، سواء من قبل الجيش أو الدوريات المدنية التي يسيطر عليها الجيش، في المناطق التي يسودها الاضطراب، وإذا ما وضع تاريخ غواتيمالا السابق في الاعتبار، فإن اللجنة تشك في أن جميع الجماعات المعنية قد غيرت بالفعل آراءها. إذ أن من العسير تطبيق العهد في حال يسودها الاضطراب ما دامت هناك عناصر قوية تعارض السلام. على أن الحل الأفضل هو إنفاذ حكم القانون ومعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن عدم احترام الالتزامات الدولية لغواتيمالا. وأعرب عن الأمل في أن تواصل غواتيمالا السير على طريق السلام وفي أن يكون التقرير التالي أكثر إيجابية.

٥٦ - السيد كلاين: قال إن مصادقة البرلمان على العهد وقبوله بالبروتوكول الاختياري - الذي ستتم المصادقة عليه قريبا - هما خطوتان شجاعتان إذا ما وضِعت حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا في الاعتبار. ويجب التوفيق بين القانون المحلي وبين العهد توفيقا تاما؛ إذ يجب أن يقبل القانون المحلي، مثلا، بالالتزام بتعويض الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم.

٥٧ - وقال إنه تأثر تأثرا كبيرا بعزم الحكومة الجديدة على إحراز تقدم وبرغبتها في ممارسة السيطرة على قوات الأمن وفي محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات حتى ولو على أعلى المستويات في الشرطة أو السلطات العسكرية أو الحكومة تحرك في نفسه أثرا كبيرا، غير أن من الأهمية الأساسية أن تجرى هذه المحاكمات بالفعل. وقال إنه مما يبعث على الأمل أن يرى أن الوفد كان صريحا جدا ولم يحاول إخفاء شيء لأن الحقيقة هي أسلم أساس للمضي إلى الأمام واستعادة ثقة الشعب في الحكومة وتبديد جو الخوف الذي يُخيم على البلد. وقال إن التغييرات اللازمة ستستغرق بعض الوقت. لكن المهم هو فعل المزيد للمساعدة في التخفيف من محنة أطفال الشوارع، ولا سيما بتغيير مواقف الشرطة منهم. فالأطفال هم أضعف عنصر في المجتمع، ويقع على الدولة واجب مطلق يتمثل في حماية حقوقهم. وأعرب عن الأمل في ألا يقوض القتال المسلح السلام الهش في البلد وأعاد تأكيد تمنياته الطيبة لمستقبل غواتيمالا.

٥٨ - السيدة إيفيت: أعربت عن ارتياحها للمعلومات التكميلية التي قدمها الوفد؛ ذلك أن هذه المعلومات عوضتها عن خيبة أملها من التقرير الكتابي غير الوافي إلى حد بعيد. وقالت إن البلد ما زال يعاني من مشاكل كبيرة، ولا سيما مشكلة الإفلات من العقوبة لدى العناصر التي لا سيطرة لأحد عليها في السلطات العسكرية وقوات الأمن والتي تعمل بسلطة من الدولة أو بدعم ضمني منها. وقد لجأت هذه العناصر إلى القتل والعنف وإطلاق التهديدات بقمع المعارضة، تدفعها في ذلك الرغبة في الاستحواذ على السلطة السياسية والاقتصادية والأراضي والمنافع الاقتصادية.

٥٩ - وأضافت أن السكان الأصليين والفقراء هم، بكل تأكيد، ضحايا هذه الحالة رغم ما ورد في الفقرة ٩٣ من التقرير مثلما هي حال الأطفال الذين انحطت بهم الحال فعاشوا في الشوارع وكثيرا ما أسيئت

معاملتهم. وعانى أيضا أولئك الذين سعوا إلى الدفاع عن غيرهم - من صحافيين ونقابيين ونشطاء بمختلف فئاتهم، ومن نساء يتعرضن للعنف والاغتصاب.

٦٠ - ومضت إلى القول إن الأسباب الجذرية لهذه الحالة معقدة جدا وأن الحلول ستكون بطيئة المنال، لكن من الأهمية الأساسية مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات وحل الدوريات المدنية.

٦١ - السيد كريتزمير: قال إن من العسير معرفة المشورة التي ينبغي إسداؤها إلى الوفد لأن غواتيمالا، للأسف، هي في حالة تنتهك فيها معظم مواد العهد سواء عن طريق القوانين أو بالممارسة العملية. وفي حين أعرب عن تقديره لرغبة الحكومة الجيدة في إصلاح مؤسسات الدولة قال إن من الأهمية المماثلة أيضا تعزيز مؤسسات المجتمع المدني من مثل نقابات العمال التي تقوم بدور هام في ضمان حقوق الإنسان. وأضاف أن كثيرا من النشطاء النقابيين يُعَرضون للمضايقة والعنف وحتى للاغتصاب. ويجب إعطاء الأولوية لضمان حقوق هؤلاء الضحايا وغيرهم ولحمايتهم من العنف من جانب السلطات العسكرية أو الشرطة أو غيرهما من الجماعات المسلحة. ومن الأهمية أيضا حماية حقوق أطفال الشوارع والأطفال عموما.

٦٢ - السيد باغواتي: شكر الوفد الذي يمثل الحكومة الجديدة على صراحته وجرأته في تبديد الانطباع الخاطئ الذي أوجده التقرير الأصلي. وقال إن اعتماد البروتوكول الاختياري وإنشاء مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان وتنظيم اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسة السلطة التنفيذية في ميدان حقوق الإنسان والاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان الموقع مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، كل ذلك يُبين عزم الحكومة على بناء غواتيمالا جديدة تقوم على أساس من الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأعرب عن الأمل في أن يساعد الحوار مع اللجنة الحكومة في التخلص من شبكات العنف وإقامة وتعزيز مؤسسات المجتمع الديمقراطي. وأعرب عن سروره لأن السلطات العسكرية غيرت، على ما يبدو، موقفها وهي راغبة في التعاون وإن كان يشك في رغبتها في التخلي عن السلطة.

٦٣ - ومضى إلى القول إن إعادة بناء الاقتصاد والعدالة الاجتماعية يجب أن يكونا الأولويتين الجديدتين للحكومة. وإنه يجب معاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الفقر والأمية وعدم التكافؤ في توزيع السلطة الاقتصادية، فإنه لا ينبغي لغواتيمالا أن تفقد الأمل، وينبغي لها أن تواصل الإيمان بقدرة شعبها على إجراء التغييرات.

٦٤ - السيد فرانسيس: أعرب عن اغتباطه بالمعلومات التي قدمها الوفد وعن يقينه في أن الحكومة الجديدة ستواصل إحراز تقدم. وأبدى قلقه من تأثير الطبقة العسكرية الغائبة الجشعة التي اغتنت عبر السنين. وقال إنه يرى أن مشكلة غواتيمالا ينبغي أن يُنظر إليها في سياق استراتيجية إنمائية ترمي إلى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لإتاحة السلام والتعايش والرخاء لكل قطاعات السكان.

٦٥ - الرئيس: تكلم بصفته الشخصية وبصفته أحد أبناء أمريكا الوسطى، فشكر الوفد على صراحته. وقال إن موقف الوفد يمثل موقف الحكومة الجديدة وموقف الرئيس. وأعرب عن الأمل في أن تواصل عملية السلام مسيرتها إلى الأمام، وهو أمل يتشاطره ٣٠ مليونا من أبناء أمريكا الوسطى. وقال إن مشكلة العنف في غواتيمالا بدأت قبل الحرب الأهلية بنحو ٥٠٠ سنة وإن على البلد الآن أن يتغلب على تركته من الفقر والتمييز والعنف. وأعرب عن الأمل في أن ينتهي النزاع وأن يحل محل جو الخوف جو التعايش السلمي والحرية.

٦٦ - وقال إنه ما زال يتعين على الحكومة حل مشاكل قوة الشرطة القليلة العدد والدوريات المدنية المفرطة العدد والتي ليست هي قوات أمنية حقيقية يتمثل مهمتها في حماية الشعب. وقال أيضا إنه يعتقد بضرورة المصادقة فورا على البروتوكول الاختياري وبضرورة عدم المصادقة على لوائح محكمة العدل لأمريكا الوسطى إلا إذا سويت الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦٧ - السيد آرانز: شكر اللجنة على تفهمها وتشجيعها اللذين لا يمكن أن يؤديا إلا إلى تعزيز التزام الحكومة بالاصلاح. وكما قال الرئيس أمام البرلمان الأوروبي، فإنه يجب مواصلة الضغط على كل الأطراف، ولا سيما أولئك الذين يعارضون السلام، لكفالة تحقيق مزيد من التقدم. واختتم كلمته بقوله إن انتقادات اللجنة بناءة: فهي تقدم الأمل والتوجيه للمستقبل. والحكومة الجديدة ملتزمة بالمستقبل، وبالحقيقة وبالإقرار بالواقع وبالعثور على حلول لمشاكل البلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥